E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1998/11/Add.2
17 March 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والخمسون
البند ٢٣ من جدول الأعمال

قضايا السكان الأصليين

تقرير حلقة العمل الثانية المعنية بإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة والتي عُقدت وفقاً لقرار لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٧/٣٠

(سانتياغو، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٩٧)

إضافة

مساهمة مقدمة من السيدة إيريكا - إيرين دايس، الرئيسة - المقررة للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين

يشكل النص المرفق الفصل الخامس من تقرير حلقة العمل الثانية

المرفق

خامساً- مساهمة مقدمة من السيدة إيريكا - إيرين دايس، الرئيسة - المقررة للفريق العامل المعني بالسكان الأصليين

١- هناك حاجة إلى القيام على نحو عاجل، بإنشاء محفل دائم للسكان الأصليين في منظومة الأمم المتحدة. وقد جرى في هذا الصدد تقديم المقترحات الأساسية التالية.

ألف- الحاجة إلى هيئة تنسيقية جديدة

٢- قام المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والجمعية العامة للأمم المتحدة، في عام ١٩٩٣، باعتماد المقترح الداعي إلى إنشاء محفل دائم للسكان الأصليين. ومنذ ذلك الحين تزايدت الحاجة الملحة إلى مثل هذه الهيئة.

٣- ففي عام ١٩٨٤ لم تكن هناك سوى هيئتين للأمم المتحدة معنيتين بحالة السكان الأصليين هما: الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، كجزء من برنامج الأمم المتحدة الخاص بحقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية. وكان الصك القانوني الوحيد الموجود في ذلك الوقت، والذي تناول بصراحة قضية الشعوب الأصلية، هو اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ لعام ١٩٥٧ بشأن الشعوب الأصلية والقبلية.

٤- واليوم، وعلى النقيض من ذلك، أصبحت الشعوب الأصلية مركز الاهتمام في عدد متزايد من أنشطة وضع المعايير والأنشطة التنفيذية في ميادين حقوق الإنسان، والبيئة، والتنمية المستدامة.

٥- ففي ميدان حقوق الإنسان، تمخضت السنوات الخمس الماضية عن إصدار عدد من الصكوك الجديدة الهامة، من بينها ما يلي:

(أ) اتفاقية ثانية لمنظمة العمل الدولية، رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩، صدقت عليها حتى الآن ١٠ دول؛

(ب) مشروعا إعلانين، هما مشروع الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، ومشروع المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية المتعلقة بحماية تراث الشعوب الأصلية، وقد قمت بوضعهما بصفتي المقررة الخاصة.

٦- وفي ميداني البيئة والتنمية المستدامة، شهدنا انتشاراً سريعاً لصكوك جديدة ومحافل جديدة تابعة للأمم المتحدة، تناقش فيها قضايا الشعوب الأصلية، من بينها ما يلي:

(أ) جدول أعمال القرن ٢١، المعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المنعقد في عام ١٩٩٢، ويحتوي على فصل كامل مكرس لدور الشعوب الأصلية في التنمية المستدامة؛

(ب) لجنة التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، والمكلفة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وقد دأبت على توجيه اهتمام متزايد إلى اهتمامات الشعوب الأصلية؛

(ج) الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، المعتمدة في عام ١٩٩٢، والتي أصبح التصديق عليها عالمياً تقريباً؛ وهي تحتوي على أحكام صريحة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المعرفة التقليدية والموارد؛

(د) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، والتي تحتوي أيضاً على أحكام محددة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في المعرفة التقليدية والموارد؛

(هـ) الفريق الحكومي الدولي المخصص للغابات، الذي دأب خلال السنتين الماضيتين على النظر في حقوق الشعوب الأصلية في المعرفة التقليدية وفي الأراضي، وذلك في سياق صك قانوني جديد محتمل للأمم المتحدة بشأن الغابات؛

(و) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، التي ما فتئت تتناول موضوع المعرفة التقليدية في سياق موارد العالم الجينية، وأخيراً؛

(ز) برامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في مجال علم التنوع الأحيائي (البيولوجي)، وبرنامج الإنسان والمحيط الأحيائي، وبرنامج التراث العالمي.

٧- أما قضايا الملكية الفكرية، التي أُثيرت فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة أعلاه جميعها تقريباً، فإنها تثار أيضاً في سياق المفاوضات الدائرة في إطار منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وهناك أيضاً عدد متزايد من المبادرات العملية للأمم المتحدة في هذا الميدان من بينها برنامج الأنشطة المتعلقة بالعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، والمشاريع الخاصة التي تقوم بتنظيمها منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

٨- وهكذا، فمن بداية متواضعة جداً كمسألة خاصة بحقوق الإنسان، أصبحت قضية الشعوب الأصلية الآن تهم أربع اتفاقيات للأمم المتحدة، ولجنتين فنيتين تابعتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاتهما الفرعية، وما لا يقل عن ثلاث وكالات متخصصة، فضلاً عن هيئات تنفيذية تابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الكثير من الهيئات التنفيذية والوكالات المتخصصة لم تتخذ حتى الآن أية إجراءات تضمن أن تكون أنشطتها مطابقة للمعايير القانونية الموجودة المتعلقة بحماية الشعوب الأصلية، على الرغم من اعتماد مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٥٥/١٩٩٢ الذي يطلب أيضاً التشاور مع الشعوب المعنية.

٩- وهناك حاجة ماسة إلى التنسيق والشفافية والمراقبة - وليس ذلك فقط لدواعي الكفاءة والمسؤولية، بل أيضاً لأن الشعوب الأصلية ذاتها أخذت تنغمر بالاجتماعات والمعلومات وتفقد قدرتها على المشاركة بصورة تامة وذات معنى في جميع القرارات الدولية التي تؤثر عليها. ويوجد خطر حقيقي من الازدواج،

والبرامج المتضاربة، والتبديد، واعتماد معايير قانونية متعارضة. ومن المحزن أنه توجد أيضاً فجوة واسعة مستمرة بين سياسات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالشعوب الأصلية، والممارسات الفعلية التي يقوم بها كثير من كيانات منظومة الأمم المتحدة.

باء- توجد فرصة سانحة الآن لاتخاذ إجراءات

١٠- تتيح الجهود المبذولة حالياً لإعادة هيكلة الأمم المتحدة فرصة نادرة لتناول انتشار المبادرات التي تؤثر على الشعوب الأصلية. ويجب علينا ألا نضيع هذه الفرصة. فإحدى حقائق الحياة السياسية هي أن المؤسسات تقاوم التغيير، وأن هذه المقاومة تكون على أشدها في المؤسسات الكبيرة جداً والمعقدة للغاية مثل الأمم المتحدة. إلا أنه يوجد في اللحظة الراهنة توافق في الآراء على أن الأمم المتحدة يجب عليها أن تعيد تنظيم نفسها لكي تواجه التحديات الجديدة في ظل نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي متغير. وفضلاً عن ذلك، يوجد إدراك مفاده أنه يجب ببساطة على الأمم المتحدة أن تحقق قدراً أكبر بموارد أقل.

١١- يؤدي ترشيد وتدعيم أجهزة وإدارة الأمم المتحدة إلى تحرير موارد مالية يمكن استخدامها لتعزيز التنسيق والمسؤولية في جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة. وسيكون إنشاء محفل دائم للشعوب الأصلية، كهيئة تنسيق وتقييم على نطاق المنظومة، متطابقاً تماماً مع الأهداف العامة لإعادة الهيكلة. وفي الواقع، فإن من المهم للغاية التشديد على أن هذا المحفل الدائم لن يحظى بتأييد سياسي جاد إلا بقدر ما يكون مصمَّماً على وجه التحديد لخدمة هذا الغرض - أي التنسيق والتقييم - وليس كمجرد محفل للسياسة العامة.

جيم- سيحقق التنسيق فوائد ملموسة

١٢- ستكون زيادة تنسيق وتقييم البرامج والمبادرات المتعلقة بالشعوب الأصلية، أمراً مفيداً بشكل ملموس للحكومات في جميع مناطق العالم. فهناك على الأقل ثلاثة أنواع من الفوائد ينبغي وضعها في الاعتبار، ويمكن وصفها بأنها التنمية والمصالحة والشراكة.

١٣- التنمية: تبلغ نسبة الشعوب الأصلية اليوم نحو ٥ في المائة من سكان العالم. وما يُنفق مباشرة على قضايا السكان الأصليين هو أقل من ٠,١ في المائة من ميزانية الأمم المتحدة، ويقتصر معظم هذا الانفاق الضئيل على أنشطة وضع المعايير. ومن الناحية الأخرى، فإن جزءاً كبيراً من مبلغ الـ ٢ مليار دولار الذي يُنفق على البرامج التنفيذية على نطاق منظومة الأمم المتحدة كل عام يُخصص لمناطق ذات أعداد كبيرة من السكان الأصليين، الذين قد يتأثرون بذلك مباشرة، وأحياناً بصورة معاكسة. وتستطيع الأمم المتحدة تحسين التأثيرات الايجابية لمساعداتها التقنية والمالية في هذه المناطق، بأن تضمن اشتراك السكان الأصليين بالكامل في تصميم هذه المشاريع وفي جني فوائدها. وفي الواقع، فإن تحسين نوعية المشاريع في أراضي السكان الأصليين ربما سيجتذب دعماً أكبر من البلدان المانحة. وفي إمكان محفل دائم للشعوب الأصلية أن يوفر الخبرة الفنية للمشاريع وتنسيق البرامج، ويسهل التعاون مع هذه الشعوب، ويعمل بمثابة دار مقاصة للحكومات والمنظمات غير الحكومية الباحثة عن النماذج الناجحة.

١٤- المصالحة: في كثير من أرجاء العالم، فإن الاستقرار والتطور الديمقراطي للدول في المستقبل سيعتمدان أساساً على المدى الذي تصبح في حدوده الشعوب الأصلية مشتركة بالكامل في الحياة السياسية

والاقتصادية على أساس عادل وبصورة مرضية على نحو متبادل. وقد شهدنا خلال العقد الماضي بعض التطورات الايجابية الرائعة في هذا الشأن - مثلاً، دور الشعوب الأصلية في عمليات السلام في أمريكا الوسطى، والتفاوض بشأن مؤسسات الاستقلال أو الحكم الذاتي للشعوب الأصلية في بلدان متنوعة مثل كولومبيا وبوليفيا والنرويج وكندا. وهذا عامل هام في الاتجاه العالمي نحو نوع جديد من التكامل الوطني والديمقراطية، يتسم بأنه تعددي ويرعى التنوع. ويمكن للمحفل الدائم أن يعمل ليس فقط كدار مقاصة للخبرات المفيدة في مجال المصالحة وبناء الدولة، بل يمكن له أن يساعد فعلاً على تسهيل التفاهم وبناء الثقة بين الحكومات والشعوب الأصلية في كل حالة من الحالات. وبعبارة أخرى، من الممكن أن يصبح المحفل الدائم بمثابة آلية متخصصة ومفيدة للغاية لما نسميه الآن "بناء السلام".

١٥- الشراكة: يشدد جدول أعمال القرن ٢١، كما تشدد قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالسنة الدولية والعقد الدولي للسكان الأصليين في العالم، على مفهوم "الشراكة" بين الشعوب الأصلية والدول. ففي جميع البلدان التي تعيش فيها شعوب أصلية، توجد مزايا هامة لبناء شراكات حقيقية يمكن أن تسهم فيها الشعوب الأصلية بمعرفتها التقليدية، وقدرتها الإبداعية، وتراثها الثقافي والفني الفريد. فالدواء التقليدي وحده لدى هذه الشعوب يشكل مزية كبيرة لتلك البلدان التي تعمد إلى احترامه وحمايته، وتبلغ قيمته العالمية ملايين كثيرة من الدولارات. ويمكن للمحفل الدائم للشعوب الأصلية أن يرعى ليس فقط شراكات التنمية على الصعيد الوطني في مجالات مثل الطب والزراعة وحفظ الموارد، ولكن أيضاً الشراكات الدولية التي سيكون لها تأثير اقتصادي إقليمي أو عالمي.

دال- الولاية والمهام المقترحة

١٦- يُستنتج من هذه الاعتبارات أنه ينبغي إنشاء المحفل الدائم المقترح على أعلى مستوى داخل إطار منظومة الأمم المتحدة، وأن تكون له ولاية تشمل جملة أمور من بينها وأهمها المهام الأربع التالية على نطاق المنظومة كلها:

(أ) الإشراف والتنسيق بشأن جميع أنشطة وضع المعايير والبرامج التنفيذية التي تقوم بها الأمم المتحدة بقدر ما يكون لها آثار مباشرة على الشعوب الأصلية؛

(ب) تقدير وتقييم أثر المشاريع التي ترعاها الأمم المتحدة، والتي تستهدف الشعوب الأصلية أو تؤثر عليها تأثيراً مباشراً، واستخدام استنتاجات ذلك للنهوض بالمسؤولية المالية، وكذلك المساءلة أمام المنتفعين المقصودين؛

(ج) تعبئة الخبرة الفنية الملائمة من جميع المصادر، ومن بينها الشعوب الأصلية ذاتها، وجعل هذه الخبرة الفنية في المتناول عن طريق إجراءات من بينها آلية مقاصة؛

(د) تعزيز اشتراك الشعوب الأصلية في الشؤون الدولية عن طريق تزويد هذه الشعوب بمنبر مرئي وذي نفوذ واقتصادي لتقاسم الخبرات والاهتمامات مع الدول الأعضاء وأمانات منظومة الأمم المتحدة.

- - - - -